



الكتاب الخامس

نحو مشروع حضارى إسلامى

(بحث موجز فى مفرداته)

وائل عثمان

مكتبة وهيب

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

القاهرة تليفون: ٢٣٩١٧٤٧٠

فاكس: ٢٣٩٠٣٧٤٦

نحو مشروع حضارى وإسلامى
(بحث موجز فى مضرداته)

اسم المؤلف: مهندس وائل عثمان

الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠١٠ م

مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية -

عابدين - القاهرة.

٦٢ صفحة ٢٠ × ١٤ سم

رقم الإيداع : ٢٢٦٦٠ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى : I.S.B.N.

977-17-9986-x

تحذير

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة وهبة
(للطباعة والنشر) . غير مسموح بإعادة
نشر أو إنتاج هذا الكتاب أو أى جزء
منه، أو تخزينه على أجهزة استرجاع
أو استرداد إلكترونية، أو ميكانيكية،
أو نقله بأى وسيلة أخرى، أو تصويره،
أو تسجيله على أى نحو، بدون أخذ
موافقة كتابية مسبقة من الناشر .

All rights reserved to Wahbah Publisher.
No Part of this Publication may be
reproduced, stored in a retrieval system,
or transmitted, in any form or by any
means, electronic, mechanical, photocopying,
recording or otherwise, without the
prior written permission of the publisher

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه السلسلة

صدر الكتاب الأول من سلسلة "حزب الله في مواجهة حزب الشيطان" تحت نفس الاسم وذلك عام ١٩٧٥ كخواطر لشاب مسلم شاءت له الأقدار أن يخطو أولى خطوات دراسته الجامعية بهندسة القاهرة في عام الهزيمة المدوية سنة ١٩٦٧، وهي الهزيمة التي زلزلت كيان الأمة وخاصة الشباب . وقد أخذت على عاتقي محاولة تحديد معالم طريق النجاة بالعودة إلى أصولنا الإسلامية ، لكن كان يتحتم عليّ أولاً أن أناقش الأفكار المطروحة من شيوعية ورأسمالية حتى يطمئن الشباب لصحة وقوة اختيارهم للإسلام كنظام شامل متكامل فكان هذا كتاب «المسلمون في لعبة اليسار واليمين» .

وقد كان من المفترض أن يتلوه الكتاب الذي يحدد الملامح الرئيسية للمشروع الإسلامي لكنني أرجأت ذلك لحين الانتهاء من

كتاب "أسرار الحركة الطلابية" والذي سجلت فيه أهم أحداثها حتى يكون مرجعاً موثقاً لأزهى فترات النشاط الطلابي بالجامعات المصرية طوال تاريخها.

وللأسف لم تكتمل السلسلة لأنه بحمد الله تم اعتقال، في عهد السادات، ومنعى من الكتابة لا لسبب إلا لأننى دعوت للعودة إلى طريق الله!

ولأن الإنسان خلق ضعيفاً ولأسباب عديدة ليس من حقى إزعاج القارئ بها فقد توقفت إلى أن هالنى ما وصل إليه حال شباب الإسلام من اهتمام بالقشور وصغائر الأمور فعدت للكتابة محذراً وموجهاً تحت عنوان "اغتيال الصحوة الإسلامية .. تلاقى أعداء الخارج وجهلاء الداخل" ثم رأيت أن أعود لما تركته من سنين فكان هذا البحث الموجز الذى أرجو أن يكون عوناً للمتطلعين لصياغة دستور إسلامى للأمة.

وقد نصحت بإعادة طبع الكتب الثلاثة الأولى من هذه السلسلة، وإنى إذ فعلت لأدعو الله أن يحقق بها الفائدة المرجوة خاصة وأن الواقع الذى دفعنى للكتابة فى السبعينيات من القرن الماضى قد عاد ، وربما بصورة أسوأ ، وكأنه قد كتب علينا التخلف والتحرك للوراء دائماً!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما من أحد ممن قدموا أنفسهم للبشرية كأصحاب مشروع حضارى إلا وادعى أن هدفه هو خير الإنسان وإسعاده ، حتى هؤلاء الذين يكبلون حرите ويهدرون كرامته يدعون أنهم لا يرجون من ذلك إلا إسعاده!

والإنسان فى حاجة دائما لمن يرشده . ومن هنا كثرت المدارس والمذاهب المختلفة على مدار التاريخ ، ومع تأصيل بعض المذاهب تحولت إلى أديان وضعية . وفى المقابل نجد أن الله - سبحانه وتعالى - لم يترك الإنسان سدى بغير هداية فأنزل له الأديان السماوية .

ورغم ما يبدو ، لأول وهلة ، من تعدد هذه الأديان السماوية فإننا ، كمسلمين ، نؤمن بأن دين الله المنزل للبشرية منذ بداية خلقها هو الإسلام . وهو ما قرره القرآن على لسان الكثير من الرسل والأنبياء من أنهم جميعاً مسلمون . وقد كانت حكمة الله

سبحانه وتعالى أن ينزل تشريعه مندرجاً حسب متطلبات
البشر .. إلى أن جاءت الرسالة الخاتمة الشاملة لتكون للناس كافة .

إذن ، فالمشروع الحضارى الإسلامى يتميز أساساً بارتباطه
الكامل بحقيقة وجود إله خالق لهذا الكون بما فيه ، وأن جميع
معطيات هذا المشروع وحيثياته وأصوله لا مرجعية لها إلا كلام الله
المنزل على خاتم أنبيائه ورسله محمد عليه الصلاة والسلام .

وإذا كانت اليهودية تقول بأن "اليهود هم شعب الله
المختار" ، والمسيحية تقول "دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر" ، فإن
المشروع الحضارى الإسلامى يتجه لناس كافة دون تمييز أو تفضيل
ودون تحديد مجال النفوذ الإلهى !

إن ما نود أن نؤكد عليه فى البداية أن ارتباط المشروع
الحضارى الإسلامى بخالق الكون ، لا يعد إحدى أو حتى أولى
مميزات هذا المشروع ، بل هو فى الواقع يمثل محتوى المشروع كله .
وعلى هذا ، فإننا لا نستطيع أن نقدم الملامح الأساسية للمشروع
الحضارى الإسلامى بدون أن نتوقف طويلاً عند مفهوم اللافتة
الأساسية له وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله .

وقد يبدو ، لأول وهلة ، أن ما يزيد على المليار من البشر - الآن - يؤمنون بأنه " لا إله إلا الله " ، لكن الحقيقة المؤسفة أن المنتسبين أو الحاملين لهذه الشهادة لا يعيشون معناها ، فضلاً عن معرفتهم أصلاً بحقيقتها ، وإلا ما كان هذا هو حالهم اليوم!

كما يهمننا التأكيد على أن السمة الأساسية المميزة للمشروع الحضارى الإسلامى هى ارتباطه بمفهوم متكامل مستقل متوحد يقدم تفسيراً شاملاً عاماً عن الحياة بكل أبعادها وتنوعاتها، وعن الوجود وعلاقة الإنسان به .

إنه من الخطأ الشديد ، بل والخطر الجسيم ، أن ينظر لمقومات هذا المشروع بمعزل عن أساسه وأصله المذهبى ، ذلك أنه قد لا تبدو بعض مميزاته أو مقوماته منطقية أو مقنعة لمن يتدارسها بمنأى عن وشائجها النفسية والعاطفية ، كالذى يحدث الناس عن مشاعره أثناء الصلاة ويصف دموعه وخشوعه لله ... فيكون حديثه عجبياً وغريباً لو كان المستمع إليه لا يرتبط بالله أو لا يؤمن به أصلاً!

وإنه لمن أسف أن نجد بعض المسلمين يخجلون من الإعلان عن أن مشروعهم الحضارى ينطلق من قاعدة ربانية

أساسها "لا إله إلا الله" وذلك تجنباً لسخرية بعض العلمانيين ورميهم للمرتبطين بهذه العقيدة بالشعوذة والجهل والتخلف . فى حين أن العكس هو الصحيح وهو ما سنبينه ونوضحه ونحن نتناول مفردات المشروع الحضارى الإسلامى .

إننى لا أفهم مثلاً كيف لا يخجل البعض من عبادة البقر ، ونخجل نحن من عبادة الله!

إن أى مشروع حضارى له منطلقه الفلسفى الذى ينطلق منه و يرتبط به ، فالماركسية مثلاً تقوم على "المادية الجدلية" التى توسع ميدان بحثها ليشمل المجتمع فيما يسمى بـ "المادية التاريخية" . وفى المقابل ، نجد أن المشروع الحضارى الرأسمالى يقوم على فكرة تقديس العقل وفصل الدين عن الدولة . ولعل فى شعار الثورة الفرنسية "اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس" ما يحدد ملامح اتجاه الحضارة الغربية الرأسمالية .

ولسنا هنا بصدد مناقشة الأساس الفلسفى أو العقائدى للمشروعات الحضارية الأخرى ، ولا تنفيذها وبيان خطئها العلمى الصارخ ، ولا وضوح عجزها وفشلها فى مجال التطبيق ، إلا أننا نود أن نؤكد على أن المشروع الحضارى الإسلامى لا يقوم على

معتقدات واهية أو غيبيات غير علمية أو حقائق مطعون في صحتها .

وإذا كنا نهدف بهذا البحث القصير تقديم أهم ما يميز المشروع الحضارى الإسلامى ، فإنه قد يكون من المفيد أن نعيد التأكيد على أن قاعدة هذا البناء هى الإيمان بوجود خالق واحد لهذا الكون بكل ما فيه . وقد خلقنا واستخلفنا فى الأرض ووضع لنا القوانين والأحكام التى أراد أن نعبده على أساسها .

فالبداية تكون بالإيمان بهذا التفسير للوجود والخلق . وإذا كان الأعرابى الجاهل الأمى قد حسم القضية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً حينما قال "إذا كانت البعرة تدل على البعير ، أفلا يدل هذا الكون على وجود خالق له ؟" ... إذا كان الأمر يبدو بهذه البديهية الواضحة التى لا تحتاج لأى برهان ، فإن العلم الحديث حسم بكل وضوح قضية إثبات وجود الله " .

لذلك ، فمن أراد أن يتعرف على المشروع الحضارى الإسلامى فعليه أولاً أن يتخطى هذه البداية ، مستنداً لبداية ذلك الإعرابى الأمى أو باحثاً فيما أثبتته العلم الحديث ، بل لعلنا نطلب منه أكثر من هذا .. أن ينزل هذا الإيمان فى قلبه تصوراً عقائدياً وإحساساً نفسياً يعيشه فى كل لحظات حياته .

فإن آمن الإنسان بوجود الخالق وتعرف عليه ، فإن الخطوة التالية المنطقية ستكون تساؤلاً يطرح في داخله : " وهل يتركنا خالقنا نتوه في حياتنا ونتخبط بدون أن ينظم لنا كيف نعيش هذه الحياة ؟ وإذا كان قد أمرنا أن نعيشها وفق قوانين محددة ، أفلا يحاسبنا في النهاية ثواباً أو عقاباً كما يحاسب صاحب العمل من يكلفهم بعمل ما؟! "

لا أريد أن يبدو هذا حديثاً بى العقيدة ، رغم أن المشروع الحضارى الإسلامى لا ينفصل عن لعقيدة أبدأ ، لذا فقد يكون من الأجدى أن نعود للقاعدة التى يقف عليها هذا المشروع والتى نطلق عليها " المذهبية الإسلامية " ونقول إن هذه المذهبية تقوم على حقيقة التوحيد والتى يتبين منها وحدة الخالق ووحدة الكون والحياة ووحدة المخلوق .

وهكذا يمكننا أن نبدأ فى تناول ملامح أو خصائص المشروع الحضارى الإسلامى كما يلى :

١- هو مشروع توحيدى ، يؤمن بوحدة الخالق والكون والمخلوق . فالخالق واحد متوحد فى ذاته وأفعاله ، مطلق غير محدود وإلا ما استطاع أن يحيط بالمحدود . وبما أن

العقل محدود فمن المستحيل أن يتصور المطلق . وكل ما يستطيعه العقل هو أن يدرك أثر المطلقات .

وليس معنى عجزنا عن تصور المطلق أن نرفضه ، فالبداهيات من الأمور التي لا يمكن تصورها ومع ذلك فهي من أساسيات العلوم الرياضية . كذلك فإن " اللانهاية " كمية مطلقة - بمعنى أنه لا حد لها - ومع ذلك فهي تمثل أصلاً ثابتاً من أصول الرياضيات .

والخلق بالصورة التي نراها لا يمكن أن يكون أمره أمر صدفة، لأن الصدفة إذا ما تكررت دائماً صارت هي القانون .

والمرء ليتعجب من قوم يرفضون الإيمان بوجود خالق قادر مدبر حكيم ويقبلون تصور وجود الخلق صدفة!!

كذلك فإننا نرى أن الكون وحدة واحدة يخضع لقوانين ونواميس ثابتة . والكون في وحدته هذه يسبح بحمد الله " وإن من شيء إلا يسبح بحمده " وما هذا التسبيح إلا خضوع أجزائه كلها لقوانين الله الأزلية الثابتة .

وأخيراً فإن المخلوق الذي خلقه خالق واحد ، لا بد أن يكون

متوحداً هو أيضاً في ذاته ومن هذه الوحدة الذاتية تتحقق وحدة المجتمع والإنسانية . هذه الوحدة هي أساس تركيب المجتمع المسلم .

فالإنسان في وحدته هو محور الحياة ، ثم هو في تعاونه مع بنى جنسه يمثلون وحدة تعيش حياة مطردة متسقة مع وحدة الكون . والكل يحقق بذلك مفهوم الوحدة في الخلق .

والإنسانية حينما تتجمع على هذا التصور ، تصبح على خير حالاتها لأنها تكون حينئذ في حالة "الوحدة" التي هي حقيقة كل شيء . وهي بذلك تكون في أوج قوتها الذاتية وفي أوج تناسقها مع حقيقة هذا الكون الذي تعيش فيه وتتعامل معه . ويوم تتحقق هذه الوحدة سيترجم النشاط الإنساني كله في حركة واحدة إلى تحقيق غاية الوجود الإنساني .. عبادة الله الخالق، وتعمير الأرض وفق سننه وقرآنيه جل شأنه .

٢- ترتبط القوانين الإسلامية ارتباطاً كلياً بمفهوم التوحيد والوحدة . ولعل من أبرز هذه القوانين التي توضح هذا المفهوم هو قانون "الملكية" .

فالإسلام لا ينكر الملكية لأن التملك غريزة بشرية لا يستطيع أشد الناس إنكاراً لوجود الله أن ينكرها .

فالتملك ضرورة لازمة للإيمان بحقيقة التوحيد والوحدة . فالإنسان يحقق وحدته في ذاته عن طريق ما يمتلكه ، غير أن الأمر لا ينتهي عند الفرد ، فهناك أيضاً وحدة المجتمع التي تفرض على الفرد المسلم أن يعمل على تحقيقها والحفاظ عليها . فهو يفكر في مصلحة الآخرين كما يفكر في مصلحة نفسه . وهكذا يسود التراحم والمحبة والتآخي بين أفراد المجتمع .

وقد جاءت الأحكام الإسلامية منظمة لعملية التملك بحيث تحقق مصلحة الفرد والمجتمع معاً دون أن يطغى أحدهما على الآخر .

٣- نقلنا مفهوم "التملك" للحديث عن مفهوم "المال" في الإسلام والذي يرتبط بقانون الاستخلاف الذي يحتم على المسلم أن يتصرف فيما يملكه بما يفيد المجتمع لأن ملكيته ليست مطلقة وإنما هي أمانة استخلفه الله فيها واستأمنه عليها .

ولعل من أبرز ما يوضح هذا المفهوم حديث رسول الله ﷺ

والذى جاء فيه "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه"
صحيح مسلم (ننبه إلى الأمر "بالمنح" وليس "البيع")

وإذا كانت الزكاة تمثل ركناً أساسياً من أركان المشروع
الحضارى الإسلامى ، فإن حق الحاكم فى فرض ضرائب إضافية
يعتبر حقاً أصيلاً يستخدمه إذا لم تكف أموال الزكاة فى توفير
متطلبات الحياة الأساسية للفقراء .

٤- والحديث عن متطلبات الحياة الأساسية يوجهنا إلى الإشارة
لواجب الدولة الإسلامية تجاه رعاياها - مسلمين وغير
مسلمين- فى ضرورة توفير هذه المتطلبات الأساسية من
مأكل ومشرب ومسكن ومواصلات . وهى حقوق مقررة
لغير القادرين لا يمن الحاكم بها على رعيته وإنما
يُحاسب إن هو قصر فى توفيرها وتأديتها .

ولعلنا هنا نسجل هذه المقارنة بين ما سجله التاريخ نى عهد
عمر بن عبد العزيز حين فاضت أموال الزكاة حتى أنه أمر بتسديد
الديون وتزويج الشباب من مال للدولة ، وفى المقابل نجد أن
الملايين من الشعب الأمريكى يعيشون تحت حد الكفاف، وذلك
بالمقياس الأمريكى، وإلا فيجب مراعاة النسبية هنا حيث إن

المستوى المعيشى لهؤلاء قد يفوق مستوى الطبقة الوسطى فى بلادنا ! ، فما بالك بغير الشعب الأمريكى صاحب الثروات الطائلة!

٥- وهذا الحديث يجبرنا لعرض أهم ملامح الاقتصاد الإسلامى ونكتفى هنا بالإشارة إلى ملامحين أساسيين هما : منع الاحتكار وتحريم الربا .

والحديث عن الربا يطول ويتشعب ، وهو حديث صعب لغير المتخصص . وإن كنا نود أن نشير بداية إلى أن الربا يعد الركيزة الأساسية للنظام الرأسمالى ، وهو الوسيلة الشيطانية التى سيطر بها اليهود على العالم . بل إننا نستطيع أن نؤكد على أن قيام نظام اقتصادى غير ربوى يمثل الرعب الأكبر للمتخالفين ضد إقامة الدولة الإسلامية . ولا نجد ما يؤكد بشاعة جريمة الربا أكثر من اقتران ذكرها فى القرآن الكريم بحرب الله ورسوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿ [البقرة: ٢٧٨ ، ٢٧٩] .. فمن ذا الذى يقدر على حرب الله !؟

وإذا كان الموضوع أخطر وأعمق وأصعب من أن نتناوله فى

أسطر قليلة ، إلا أنه قد يكون من المفيد في هذا المقام أن نشير
للنقاط التالية :

أ - إن النصوص اليهودية والمسيحية الصحيحة تحرم التعامل بالربا
وإن كان يهود اليوم يبيحون أخذ الربا من غير اليهودى !

ب - إن النظرة المسيحية التي تقر بتحريم الربا قد بدأت تفقد
مناعتها شيئاً فشيئاً منذ عصر النهضة إلى أن جاءت الضربة
القاضية على يد الثورة الفرنسية حين قررت أنه يجوز
التعامل بالربا فى حدود خاصة يحددها القانون .

ج - إن أصحاب معظم البنوك العالمية الكبرى هم من الأسر
اليهودية العريقة فى مجال الربا والاستغلال والاحتكار .

د - من حديث للدكتور " شاخنت " مدير بنك الرايخ الألماني
سابقاً ، نقتطف قوله " إنه بعملية رياضية يتضح أن جميع
المال فى الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين . ذلك
أن الدائن المرابى يربح دائماً فى كل عملية ، بينما المدين
معرض للخسارة " .

هـ - ظهرت أبحاث حديثة فى أوروبا وأمريكا تؤكد على أن

السبيل الوحيد لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار هو جعل سعر الفائدة صفراً ! (وهو ما اتجهت إليه البنوك الأمريكية والأوروبية لمواجهة الأزمة المالية الأخيرة فى نهاية عام ٢٠٠٨)

بل إن اللورد كينز - أحد فلاسفة الاقتصاد الرأسمالي - يؤكد على أنه ليس هناك أى مبرر للفائدة من الناحية العلمية(*) .

و - وأخيراً ، فإننا نشير إلى أن القضية تعود أساساً لنظرة المشروعات الحضارية المختلفة للنقود وكيفية إتمام التبادل خلال الدورة الإنتاجية . وهنا يقدم المشروع الحضارى الإسلامى مفهوماً مختلفاً تماماً عن سائر الأنظمة الأخرى لا يتسع المقام لتفصيله . فقط نشير إلى أن البديل الإسلامى يقوم على فكرة "النقد المزكى" ، وعدم إعطاء "النقود" أية قيمة لذاتها ، وإتمام عجلة التبادل فى الدورة الإنتاجية بالكيفية التى تدر ربحاً مناسباً للجميع .

أما عن الاحتكار فقد حرمه الإسلام تحريماً شديداً حتى أنه

(*) من كتاب « المسلمون فى لعبة اليسار واليمين » للمؤلف .

أخرج المحتكر من دائرة الإسلام واعتبره عدواً للمجتمع المسلم مع فرض ضريبة على رأس المال المكتنز.

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

والشرك بالله لا يتمثل فقط في عبادة الأصنام وإنما في أى تصور ، مادي كان أم معنوي، يشرك أى قوة ، مهما كانت ، مع إرادة الله وقدرته على تفعيل الأحداث والأقدار ، الأمر الذى يلتبس على كثير من المسلمين فيزلقون لمستنقع الشرك الخفى فى أمور تبدو تافهة كتملق الرؤساء فى العمل أو الخوف والجزع عند مقابلة المسئول الكبير بعكس الاحترام الواجب مراعاته لكل مقام .

بعد هذا التوضيح الموجز المختصر لركيزتين أساسيتين نلاقتصاد الإسلامى ، وبالرجوع إلى بعض المفاهيم الأساسية للمشروع الحضارى الإسلامى كنظرية التوحيد والوحدة ، وكذا مفهوم الحرية والكرامة ، فإننا قد نستطيع أن نوجز أهم ملامح الاقتصاد فى الدولة الإسلامية فيما يلى :

– حرية التملك محترمة ومعصونة فى الإسلام .

- حرية التملك لا تعنى حرية الاستغلال . وعلى الدولة أن تتدخل فوراً عند ظهور أية بادرة للاستغلال .

- ينحصر دور الدولة بالنسبة لعملية الإنتاج فى مراقبة "السوق" بحيث تتدخل لمنع أى احتكار أو اكتناز . وعليها توفير البيئة الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج .

- للدولة حق فرض ما تراه لازماً من الضرائب إذا لم تكف الزكاة لتوفير الموارد الخاصة بميزانيتها .

- من أساسيات النظام النقدى فى الدولة الإسلامية تحريمه للربا تحريماً مطلقاً .

هذه ملامح سريعة تحتاج لشرح مطول لمن يريد .

٦- تسلسل الحديث أخذنا لوجهة أبعدتنا عن أهم الخصائص التى نرى أنها تتصدر مفردات المشروع الحضارى الإسلامى ألا وهو مفهوم الحرية

فنحن نرى أن قمة الحرية هى العبودية لله . كيف ؟

إن من أشد التصرفات حماقة وسخافة وضلالة هو تصور البعض أن الإنسان وجد حرته فى المشروعات الحضارية الأخرى وأنه يفتقدها فى المشروع الإسلامى .

فالواقع أن الإنسان لم يكن حراً حينما خضع للنظام الشيوعي لأنه كان خاضعاً لدكتورية الحزب . كما أنه ليس حراً تماماً في ظل النظام الرأسمالي لأنه في الواقع خاضع لسيطرة رأس المال . أما في النظم التي يقال عنها إسلامية في زماننا هذا ، فإن الإنسان فيها مقيد بأفطع وأشد أشكال القيود التي تفقده حريته ، ذلك أن هذه النظم والدول لا صفة لها أصلاً بالإسلام!

إننا نزعم أن الحرية هي المقصد الرئيسي والأساسي للمشروع الحضارى الإسلامى . والإسلام ما جاء إلا ليحرر الإنسان من عبادة جميع أشكال الأصنام والأوثان . فى صورها المختلفة : فرد أو مال . سلطة أو دولة . حزب أو قوة عسكرية . وسائل إعلام أو سطوة الدعايات ...

والحرية ليست مجرد خصيصة من خصائص المشروع الحضارى الإسلامى بل هى فى الحقيقة جوهره حيث لا قيامة له بدونها . فالإنسان لا يكون مسلماً إلا إذا كان حراً ، ذلك أنه إذا خضع ورضى بتسلط قوة أخرى عليه غير الله أصبح مشركاً بالله ، بل إنه إذا رضى بالظلم بات مستحقاً لعذاب الله!

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ

قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً
فَتُهَاجَرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾

[النساء: ٩٧]

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَأُتَصِّينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾

[الأنفال: ٢٥]

ثم انظر مكانة الحرية في الإسلام في هذه القاعدة الشرعية:
ليس للمسلم أن يحارب إلا في حالتين: إذا اعتدى على
ماله أو عرضه أو وطنه أو دينه، أو إذا حجر على حرية رأيه!
وإذا كانت حرية الاعتقاد مكفولة للجميع في الدولة
الإسلامية "لا إكراه في الدين" "فمن شاء فليؤمن ومن شاء
فليكفر" فإننا لا نقول كما يتباهى أصحاب بعض الحضارات
الأخرى بقولتهم الشهيرة "إنني على استعداد لأن أدفع حياتي
ثمناً لكي تقول كلمتك" و الواقع يثبت أنهم لا يدفعون حياتهم
ولا حتى أموالهم لكي يقول غيرهم كلمته، بل على العكس فإن
الأحداث والأيام تثبت لنا دائماً أنهم لا يتحرجون عن استخدام
أية وسيلة مهما بلغت قذارتها لو أد أي مشروع يخالف مشروعهم

إذا ما استشعروا أى خطر عليهم منه ، أمام دام المشروع فى خطواته الأولى ولم يشكل أية خطورة على نفوذهم فهنا فقط يمنحون الحرية استكمالاً لديكور الديمقراطية المزعومة . إننا لا نقول قولتهم تلك وإنما نقول إننا نحارب من أجل أن نحررهم من سطوة الآخرين ونزيح عنهم غشاوة الضلالة التى تعميهم عن رؤية الحقيقة الوحيدة المطلقة ... حقيقة الله . وبعدها نتركهم أحراراً لا نفرض عليهم الالتزام أو الخضوع لمشروعنا الحضارى . هذه هى الحرية فى معناها الإسلامى : حرية الكرامة والعزة ... حرية الاتصال بالله والاتساق مع حركة الكون والحياة .. حرية الخضوع للقوانين الأزلية التى تخضع لها سائر مخلوقات ومكونات الكون .. هى فى جوهرها حرية أن نكون "عبداً لله"

٧- ... وموازياً لمفهوم الحرية يعلى المشروع الحضارى الإسلامى من كرامة الإنسان ويحميها ويصونها ... فالإنسان هو محور هذه الحياة كلها .

والله سبحانه وتعالى لم يخلق كل هذه العوالم إلا لخدمة الإنسان . وحين نتحدث عن كرامة الإنسان فى المشروع الحضارى الإسلامى فإننا لا نخص الإنسان المسلم فقط ، وإنما الكرامة

للإنسان من حيث كونه إنساناً قال فيه خالقه في قرآنه ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء : ٧٠] فلا مكان لأى تشريع أو قانون فى الدولة الإسلامية يحط من كرامة المواطن . بل لا يمكن تصور وجود تشريع ينسب للإسلام يحط من كرامة الإنسان .

وتأمل إلى أى مدى يدفع الإسلام المسلم إلى الاعتزاز بكرامته حيث يقول الرسول ﷺ فى نهاية حديث له " . . . ومن قتل دون مظلومه فهو شهيد " .

٨- وإذا كان الإسلام يصون كرامة الإنسان ويحمى حرته ، فإنه يهتم اهتماماً بالغاً بتربية هذا الإنسان حتى يكون أهلاً لهذه المكانة العليا التى تجعله محور كل هذا الكون ، ومستحقاً لتكريم الله له إذ جعله خليفة له فى الأرض ، وأمر الملائكة - عباده المخلصين - بالسجود له .

إن التربية فى المشروع الحضارى الإسلامى تعد من أولى أدواته التى يحقق بها غرضه المنشود .

ولعلنا لا نبالغ إذا ما أرجعنا فشل الكثير من الحركات الإسلامية السياسية إلى ابتعادها عن الاهتمام بهذه الأداة ، فأصبح أفرادها كمن قفز لمياه عميقة بدون تدريب كاف على السباحة .

إن جميع الشعائر التعبدية الإسلامية تهدف ، بجانب إتيانها كإلتزام تام لأوامر وتوجيهات الإله الخالق ، إلى تربية الفرد ليكون منتجاً نافعاً لأمته .

فالصلاة مثلاً تنهى عن الفحشاء والمنكر ومن لا تنهه صلاته عن ذلك فلا صلاة له . والإنسان الذى يسجد لله فى صلاته لن يسجد لغير الله حتى ولو كان هذا فى صورة طلب عون أو استجداء منفعة .

وبالمثل نجد الزكاة والصدقات تطهر النفس وتزكئها وتربئها على البعد عن الشح والأنانية ، والصوم يربئ العبد على الجلد وتحمل الصعاب .. وهكذا فى جميع الشعائر . فالشعائر فى الإسلام ليست غاية فى ذاتها فالله غنى عن عبادتنا له سبحانه وإئما نحن الذين نستفيد من هذه المظاهر التعبدية بقدر ما تحققه لنا من تكوين الشخصية السوية الصالحة .

وإذا كان الرسول - عليه الصلاة والسلام - يقول فى الحديث : "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " فىكفى هذا للتدليل على مدى أهمية موقع التربية فى المشروع الحضارى الإسلامى .

٩- والحديث عن التربية يذكرنا، بالضرورة ، بالجانب الاجتماعي في المشروع الحضارى الإسلامى والذى يقوم أساساً على الأسرة كنواة للمجتمع .

ولعل فى الواقع المتردى فى مجتمعات أصحاب المشروعات الحضارية الأخرى ما يغنينا عن الحديث عن أهمية الأسرة . بل إن كثيراً من المؤسسات التى ترصد حال المجتمعات الغربية ترجع سبب بدايات انهيارها إلى تفكك الأسرة وانحلالها فى تلك المجتمعات .

ولعلنا لاحظنا تزايد عدد الأصوات التى أصبحت تنادى بضرورة عودة المرأة لتقوم بمهمتها الرئيسية فى تربية الأجيال بالمنزل . إن فكرة الأسرة ترتبط بما أشرنا إليه من عقيدة التوحيد ونظرية الوحدة فى الإسلام والتى تجعل من الإنسان وحدة متفردة فى ذاته أولاً ، ثم تجعل من الأسرة وحدة تالية تتكاتف وتتكامل مع غيرها من الأسر لتكوين المجتمع .

١٠- والحديث عن الأسرة يدفعنا إلى الحديث عن المرأة ومكانتها فى مشروعنا الحضارى الإسلامى .

ولعل ما يسمى "بقضية المرأة" يعتبر نموذجاً صارخاً لقلب

الحقائق وعكسها بل وتزييفها بما يؤدي لخلط الأوراق ، بل
وبعثرتها .

فبدلاً من أن تصبح " المرأة " فى ظل مفاهيم الحضارة الغربية
" حالة " تستدعى علاجاً جذرياً . تحول الأمر لأن جعلوا للمرأة
" قضية " فى ظل المشروع الإسلامى !

إن الأصوات لم تنطلق مطابقة بتحرير المرأة فى المشروع
الحضارى الغربى إلا مع مطلع الثورة الصناعية فى أوروبا ولم يكن
ذلك إلا بهدف استغلالها فى زيادة الإنتاج مقابل أجر أقل
مما يتقاضاه الرجل . وقد ظل هذا هو حالها إلى عهد قريب جداً بل
إنه فى بعض دول أوروبا كانت لا تستطيع حتى أن تتصرف فى
مالها الخاص . وفى المقابل نجد أن الإسلام نظر للمرأة نظرة أسمى
وأرفع من ذلك بكثير . فهى لا تحتاج للعمل لكى تحصل على المال
فهذا واجب الأب ثم الزوج نحوها ، بل هو واجب بيت المال تجاه
من لا عائل لها .

ومنذ أكثر من أربعة عشر قرناً جعل الإسلام للمرأة ذمة
مالية مستقلة تتصرف فى مالها دون أن يملى أحد عليها إرادته .

أما عن نظرة الحضارة العربية للمرأة كجنس ، فحدث

ولا حرج!

ولا نعتقد أن أحداً لم يعد يفهم اللعبة التي تُمارَس هناك
والتي تسعى لأن تجعل المرأة مجرد سلعة يزداد سعرها كلما
ازدادت المساحات المكشوفة من جسدها!

ونحمد الله أن أصواتاً بدأت تعلو هناك مطالبة بتحرير المرأة
من مستنقع العبودية التي غرسوها فيه. وهاكم ما تقوله الكاتبة
الأمريكية فيليس ماكنجلى منذ ما يقرب من نصف قرن عن عمل
المرأة: "وإذا قيل لنا على نحو تعسفي إن من واجبنا أن نعمل في
أى مكان آخر غير المنزل فهذا لغو زائف، فإنه لا يوجد عمل
يستحق أن يمزق شمل الأسرة من أجله" (مجلة المختار مارس
١٩٦٠)

ونحن وإن كنا لسنا بصدد مناقشة وضع المرأة في الحضارة
الغربية، فإنه يهمنا أن نوضح أن مكانة المرأة في المشروع الحضارى
الإسلامى تختلف كلية، ليس فقط عن وضعها فى المشروع
الغربى، وإنما أيضاً عن الأفكار المتخلفة التى ينسبها الجهلة للإسلام
وما بهى من الإسلام فى شىء.

لذلك فنحن نؤكد على أن المرأة متساوية تماماً مع الرجل فى
كافة الحقوق والواجبات (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
... والمرأة راعية ومسئولة عن رعيته) الحديث.

كل ما هنالك أن هناك حقوقاً وواجبات تختص بها المرأة دون الرجل . أما عن الحقوق المشتركة فمنها العلم والتعلم وهما فريضة على المرأة كالرجل وأيضاً حق الانتخاب والترشح للمجالس النيابية وغيرها .

وأيضاً حق اختيار كل جانب لشريك حياته الزوجية .

وأيضاً حق الإرث كما حدده الإسلام ، ترث المرأة - في الأعم - نصف ما يرث الرجل رغم أن الرجل مطالب بالإنفاق عليها في حين أن المرأة غير مطالبة بذلك (وهى من النقاط التى يرى البعض أن الإسلام أنصف فيها المرأة بأكثر مما تحتاج بعكس ما يحلو لبعض الصائدين فى الماء العكر من ترديد أن فى ذلك إجحافاً لحق المرأة فى مساواتها بالرجل !) وقد يخفى على البعض أنه فى حالات كثيرة يكون ميراث المرأة مساوياً لميراث الرجل بل وفى أحياناً أخرى تفوقه!

إن هذه النقطة تنقلنا للحديث عن الواجب الذى على الرجل دون المرأة وهو واجب الإنفاق ، فى حين أن للمرأة حق البقاء فى المنزل معززة مكرمة ، والرجل لا يملك هذا الحق فإن من واجبه السعى خارج المنزل للعمل وكسب المال للصرف على زوجته . بل حتى العمل داخل البيت غير ملزم للزوجة .

أما إذا اختارت المرأة العمل خارج المنزل فلها ذلك بعد أن تتأكد من قدرتها على الجمع بين هذا العمل وعملها الأساسي الجوهري والهام والخطير في تربية وتنشئة أولادها خدمة لأسرتها والمجتمع كافة .

ونعتقد أن الواقع العملي أثبت أنه من الظلم البين أن نضيف للمرأة عبئاً إضافياً بالعمل خارج المنزل ، ويكفيها مشقة تربية الأولاد! الأمر الذي يحتم عليها الاستزادة من العلم والثقافة تتسلح بهما في تربية الأجيال .

أما إن وجدت في نفسها الطاقة الزائدة فأهلاً ومرحباً . فقد روى البخارى وأحمد عن الربيع بنت معوذ قالت " كنا نغزو مع رسول الله ﷺ نسقى القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة" . وفى غزوة أحد قال رسول الله ﷺ فى نسيبة بنت كعب " ما التفت يمينا ولا شمالا إلا رأيت نسيبة تقاتل دونى " . فأين نساؤنا المتعلمات المثقفات العاملات المناديات بتحرير المرأة من هؤلاء النسوة!

أما عن الأحاديث الشريفة التى تبدو فى ظاهرها أنها تحط من مكانة المرأة فيجب فهمها فى سياق المناسبة التى قيلت فيها

كحديث " لن يفلح قوم ولوا أمورهم امرأة " والذي خصصه شيخنا محمد الغزالي في واقعة تعليق الرسول ﷺ على تولى امرأة غير جديرة بالحكم شعون دولة الفرس بعد وفاة والدها . أما القرآن الكريم والسنة النبوية العلية والإقرارية فلا نجد فيها أبد ما يقلل من شأن المرأة ، وهذه هي مرجعيتنا ولا نلتفت للدعاوى والأحكام التي تصدر عن أناس مرضى يريدون فرض عاداتهم وتقاليدهم ونسبها للإسلام .

خلاصة القول ، وحتى لا بطول بنا الحديث ويتشعب ، فإن المشروع الحضارى الإسلامى يعترف بإنسانية المرأة التى تتساوى فيها مع الرجل ، وفى نفس الوقت يحدد لها وضعها الخاص الذى تتفرد به باعتبارها امرأة .

١١ - من خصائص المشروع الحضارى الإسلامى اهتمامه بالعلم والمعرفة ويكفى للدلالة على ذلك أن أول كلمة أنزلت على قائد هذه الأمة - عليه الصلاة والسلام - " اقرأ " كما أن " العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " . (لاحظ " المسلمة " وليس " المسلم " فقط) . كذلك فإن " التفكير فريضة إسلامية " . ومن أقوال السلف - عبدالله ابن المعتز - " لا فرق بين بهيمة تنقاد وإنسان يقلد " .

وليس أدل من علو مرتبة العلم من قول رسولنا العظيم ﷺ
"فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد" (الترمذى -
غريب) وقوله " فضل العالم على العابد كفضلى على أدنى رجل
من أصحابى " (الترمذى)

والإسلام لا يفرق بين العلم بالأحكام الشرعية والعلم
الدنيوى فى شتى مجالات العلوم من طب وهندسة وفلك . . .
فالمسلمون مطالبون بمعرفة كافة مختلف المعارف كل فى
تخصصه، بل هم محاسبون إن قصروا فى الاعتراف من ينابيع
العلم أيا كان مصدرها ثم الإضافة عليها . فالمشروع الحضارى
الإسلامى يؤمن بأن العلم للبشرية جمعاء . نتعاون جميعا ، مهما
اختلفت مشروعاتنا الحضارية ، لإسعاد البشرية وتقديمها عن
طريق اكتشاف القوانين التى أودعها الله فى كونه وإخضاعها لما
فيه نفع الإنسان فى أى مكان وتحت ظل أى نظام .

١٢- ولأن العلم والعقل متلازمان فقد احترم الإسلام العقل
ولكن دون أن يقده كما تفعل الحضارة الغربية ، ذلك
أن العقل مخلوق كسائر المخلوقات يخضع لما أوجده
خالقه فيه من حدود .

ومما يدل على مكانة العقل في الإسلام أن الشريعة الإسلامية جعلته أحد مقاصدها الخمسة وهي : حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل . وقد نوه القرآن الكريم في مواضع كثيرة إلى أهمية العقل والتعويل عليه في فهم أمور العقيدة واستنباط علل الأحكام والتكاليف وما أكثر الكلمات في آيات القرآن الكريم التي تذخر بالتصريفات وثيقة الصلة بالعقل مثل : يتدبرون - يفتقرون - يعقلون - يتفكرون - يبصرون - يعلمون . . . وخطاب القرآن الكريم للمؤمنين يتجه دائما مباشرة للعقل دون وسيط ، كما أن العقل المدبر المميز هو مناط التكليف في الإسلام وقد حذر القرآن الكريم المسلمين من مغبة الاتباع دون فهم حتى لا يقعوا فيما وقع فيه المشركون وحال دون اتباعهم رسالة محمد ﷺ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠]

١٣ - والعمل - بعد العلم - قيمة عليا من قيم المشروع الحضارى الإسلامى فالدين ليس معزولا عن الحياة .

انظر إلى ما قاله الرسول - عليه الصلاة والسلام - حينما

استقبل قبيلة جاءته تعلن إسلامها ، فرأى من بينها شخصا يصلى بينما الآخرون منشغلون كل بعمله . فلما سأل - عليه الصلاة والسلام - عنه ، قالوا له : هذا خيرنا . يقوم ليله ويصوم نهاره . فقال - عليه الصلاة والسلام - قولته الحكيمة : " أقلكم خيرا منه " .

وليس أدل على قيمة العمل فى الإسلام من أن معظم الآيات التى تتحدث عن الإيمان تقرنه بالعمل ، وفى الأعم والأغلب يصف القرآن الكريم المسلمين بأنهم الذين ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ .

ولا يحسن أحد أن وصف الأعمال بالصلاح يقصد به صلاح الأعمال المتصلة بالعبادة فقط بل هو وصف لكل عمل يفيد صاحبه وينفع الآخرين .

١٤ - من هنا كانت المفاضلة بين الناس فى المشروع الحضارى الإسلامى - فى هذه الدنيا - لا تقوم على أساس الدين . وإنما على العمل الصالح والتقوى . إن التقوى فى الواقع ، هى الثمرة الطبيعية لارتباط الإنسان بربه . وهى عندما توجد ، تكون وقودا فعلا يحرك صاحبه لكل

عمل صالح . والأديان ، بل ومعظم المذاهب الراضعية ،
تدعو لكل فضيلة تساهم فى ترسيخ هذا المفهوم . مع
تحفظنا على اهتمام بعضها بقياس حجم المكسب الذاتى
الدنيوى العائد من التمسك بالتقوى والقيام بالعمل
الصالح ، فالمسلم وإن كن يسعده جنى ثمار عمله فى
الدنيا إلا أن اهتمامه بثواب الآخرة أكبر !

إن الإسلام لا يقيم الإنسان حسب الاعتقاد ، فذلك شأن
أخرى مرجعه لله سبحانه وتعالى . أما فى حياتنا الدنيا فالجزاء
والثواب يحكمهما العمل فقط .

١٥ - واستكمالاً لهذه الخصيصة للمشروع الحضارى
الإسلامى ، فإننا نشير إلى أن قيم الدين وإن كانت
تستدعى لتسيير حركة المجتمع المسلم إلا أنها لا تحاسب
الآخرين على اعتقادهم . فالمشروع الحضارى الإسلامى
يستوعب حتى "الآخرين" ما دام التزامهم بقيمه قائماً
فى تصرفاتهم وأفعالهم . ذلك أن "الإسلام" فى
"المشروع" ليس ديناً فقط ولكنه ثقافة وحضارة ينصهر
فى بوتقته كل أفراد الأمة .

إن الإسلام يفتح ذراعيه لجميع المخالفين لعقيدته من أجل العمل معاً لخير الأرض وإسعاد البشرية ، وحتى إذا تعصب "الآخر" ورد اليد الممدودة إليه فإن الإسلام لا يرفضه ولا يظلمه ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] ثم أنه يستوعبه ويطمئنه ويعنف من يدعو لإقصائه (هلا شقت عن قلبه ؟.... قالها الرسول ﷺ حين بلغه قيام أحد الصحابة بقتل مشرك بعد أن نطق بالشهادتين ظناً منه أنه غير صادق) . وتأمل كيف خاطب الله رسول الرحمة ﷺ ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وفي سورة طه يطلب الله من نبيه موسى وأخيه مخاطبة فرعون - رغم جبروته وطغيانه - باللين ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ ... لماذا ؟ ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ فنحن المسلمين أصحاب رسالة من المفترض أن نحزن ونبكي حال الشاردين عن طريق الله ونسعى لإرشادهم ونفرح لرجوعهم ... فكيف يظن البعض أن الإسلام يرفض "الآخر" !؟؟

غير أنه ، وفي هذا المقام ، قد يراود البعض تساؤلاً عن مدى استعداد الدولة الإسلامية لتعيين غير المسلمين فى بعض المناصب القيادية العليا .

ونحن - ولو تخرج الآخرون - لا نتخرج عن الإفصاح صراحة على أنه في دولة تقوم على عقيدة مستقلة مختلفة عن الآخرين لا يستقيم أن يرأس فيها وزارة التربية أو الثقافة مثلاً من لا يؤمن بالتوجهات الفكرية الإسلامية، كما أنه من غير المتصور كذلك أن يقود جيشها قائد لا يؤمن بالفلسفة التي تكمن وراء الحروب التي تخوضها وهي "لإعلاء كلمة لا إله إلا الله". تماماً مثلما لا يتصور أن يكون قائد جيش الدولة اليهودية مسلماً مثلاً! أو أن يكون رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا من المسلمين.

بل إننا نجد أنه من الظلم أبين أن نفرض على غير المسلم الالتزام بالتصور المذهبي العقائدي الإسلامي ونضعه في مكان القيادة والصدارة ونلزمه بتنفيذ سياسة هو لا يؤمن أصلاً بفلسفتها.

فلماذا الحرج أصلاً من طرح هذه القضية؟!

أما في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية فالطريق مفتوح ومهد لكل مجتهد ، مسلماً كان أم غير مسلم ، لأن يعتلى أعلى المناصب القيادية.

ورغم هذا ، فإن المشروع الحضارى الإسلامى لا يرفض أن يتزعمه من يحقق قيمه ومبادئه حتى ولو كان كافراً!

فالحاكم الكافر العادل خير من الحاكم المسلم الظالم وكما يقول شيخ الإسلام "ابن تيمية": "إن الله لينصر الدولة الكافرة العادلة على الدولة المسلمة الظالمة"

لكن دعونا نتكلم بشيء من الواقعية ، دون خوف من اتهامنا بالتعصب من قوم هم أصلاً من غلاة المتعصبين ، فنقرر أنه من المستحيل تصور أن ينعدم العدل بين المسلمين جميعاً فلا نجد عادلاً يحكمنا إلا من غير المسلمين . ولو حدث هذا الفرض النظرى لكان الظلم هو ما نستحقه فعلاً ! وما كان لنا أن نتكلم عن أى مشروع حضارى أصلاً!!

١٦- وهكذا يتحول بنا الحديث جهة السياسة والحكم .

إن أساسيات الحكم ، فى الدولة ، مرتبطة - شأنها شأن سائر الأحكام - بمفهوم التوحيد والوحدة والاستخلاف ، فالحاكم يصبح خليفة لله بانتخاب كافة المسلمين له . وهذا من مقتضى الإيمان بوحداية الله ووحدة المجتمع .

والحاكم المسلم مستخلف على أمر الله وهو أمين وقائم عليه، ولا يملك أن يسن قانوناً مخالفاً لما شرعه الله . بل إن طاعته تسقط تلقائياً فور أن يحكم بغير ما أنزل الله .

وتسعفنا هنا مقولة أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - الخالدة : "أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم" .

وكذا خطاب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - للأمة " إن أحسنت فأعينونى وإن أسئت فقومونى . فقال له رجل من أخريات المسجد : لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا . فاستراح عمر لذلك وسره"

فالقضية واضحة لا لبس فيها ولا تحتاج لإثارة حوارات بشأنها لا طائل منها ولا هدف غير ترسيخ الظلم والاستبداد والاستكانة لدكتاتورية الحاكم!

والواقع أن التسليم بحاكمية الله وحده يرتبط ارتباطاً كلياً بالتسليم بألوهيته - جل شأنه - فكما أن المسلم يؤمن بأنه " لا إله إلا الله " وأنه لا نافع ولا ضار إلا الله ، ويتوجه كذلك فى شعائره التعبدية لله وحده . . . فإنه كذلك يؤمن بأنه لا مشرع إلا الله

ولا منظم لحياة البشر ، فضلاً عن الكون كله ، إلا الله سبحانه وتعالى .

إن من يتناقشون ويجادلون في أحقية الحكم بما أنزل الله إنما ينطلقون في الأساس من قاعدة التشكيك في وجود الله ذاته وإلا فما معنى الإيمان بوجود الله ثم رفض أحكامه؟

إن التصور الإسلامى لا يقف عند الإيمان بالتوحيد من ناحية الخلق والألوهية فقط ، وإنما يمتد ليشمل الإيمان بوحدة الأحكام الصادرة عن الحاكم الخالق .

ونحن نرى أنه من حقنا أن نتعجب ونندهش من قول القائلين بأن المشروع الحضارى الإسلامى يدعو لدولة دينية كهنوتية ثيوقراطية .

ويزداد التعجب وتتسع الدهشة ونحن لا نجد بين نصوص أصول المشروع - من قرآن وسنة - ولا حتى فى كتابات أو أقوال أصحاب المشروع ، ولا حتى فى فترات التطبيق الصحيح لمفاهيم ومبادئ المشروع ... لا نجد فى كل هذا ما يشير مجرد إشارة إلى زعمهم هذا . فلماذا هذا الادعاء والافتراء ؟ أما " لماذا " فلأن الأمر يتعلق بالتحدى الذى يواجهه المشروع الإسلامى ، وهو لم

يزل يبحث عن أرض له وسط الحضارات الأخرى ، فما بالك لو أقام دولته وبنى مجتمعه . . كيف ستكون الحرب والمواجهة وقتها؟!

عامة ، دعونا لا نستهلك جهداً أكبر في الرد على اتهامات تنسب لنا ما لم نقله ، فالكل يعرف من هؤلاء الذين يخشون ويخافون من تطبيق أحكام الله في المجتمع!

فقط نعود للتأكيد على أن الحاكم ، في الدولة الإسلامية ، منوط به تنفيذ أحكام الله المتضمنة مفاهيم وقيم عديدة من أهمها الحرية والعدل والشورى والمصلحة . وذلك من خلال أى شكل من أشكال الحكم الذى ترضيه الأمة والتي من حقها - بل وواجبها - محاسبته ومساءلته ثم إسقاطه إن تنكّر لهذه القيم .

١٧- وإذا كانت الحرية - كما أشرنا - تعد ركيزة أساسية للمشروع الحضارى الإسلامى ، فإنه فى مجال السياسة والحكم ، تعد "الشورى" أهم مرتكزات المشروع الإسلامى .

وبداية ، لا يملك المرء إلا أن يضحك ضحك المتعجب من جهل الجاهل الذى نسمعه يقول إن "الشورى غير ملزمة"!

والحقيقة أن الإنسان ليشك أحياناً في سلامة بعض العقول التي يبدو أن ارتفاع حرارة الجو في بلادها تؤثر على سلامة تفكيرها فتتصور أموراً عجيبة وغريبة، وإلا فأى معنى يتبقى إذن للشورى إن كانت غير ملزمة؟ هل هي من قبيل تجميل الواجهة أو زخرفتها؟ كيف ، والآيات صريحة تلزم الحاكم بالشورى:

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨]

بل الأمر للرسول المعصوم ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾

[آل عمران: ١٥٩]

ولم يكن الرسول - عليه الصلاة والسلام - يغضب حينما يعارضه بعض أصحابه فيما يتخذه من قرارات ، بل كان يقول لهم " لو كان أمراً من السماء لما شاورتكم فيه ولكنه رأى " ، فهل هناك بعد انقطاع الوحي ، سبيل لأى حاكم أن يدعى أن قراراته هي أمر من السماء؟!

إن القاعدة الملزمة هي التي جاءت بها الآية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩]

وهي تتأكد بقول الرسول - عليه الصلاة والسلام- "السمع

والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".

إذن فالكل - حكاماً ومحكومين - مطالبون بالخضوع لأحكام الله ، فإن التبس عليهم أمر من الأمور فلا مجال لفرض رأى الحاكم المطلق بل التشاور هو السبيل للوصول للرأى الأصوب ، غير أن الأمر ليس بالفوضى حتى يؤخذ رأى كل جاهل ، وإنما يتقدم بالرأى العالم المتخصص والذي عليه أن يؤيد رأيه بالأسانيد والبراهين العلمية خاصة إن تعلق الأمر بقضية فقهية .

ومبدأ محاسبة الحاكم من الواجبات التي يحذرنا الله سبحانه وتعالى من التفريط فيها حتى لا يصيبنا ما أصاب بنى إسرائيل ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٦] .

ورسول الله ﷺ يقول فى أمر خلع الحاكم المنحرف "وأنا أشهد الله تعالى على من وليته شيئاً قليلاً أو كثيراً من أمور المسلمين فلم يعدل أنه لا طاعة له وهو خليع مما وليته وقد برئت ذم الذين معه من المسلمين" (*).

(*) من نص كتاب الرسول ﷺ إلى أهل البحرين حين ولى عليهم العلاء بن الحضرمي - المطالب العاليه لابن حجر.

ومقابل ذلك ، فإن الأمة لو اجتمعت على اختيار حاكم ارتضته ، فعلى الأقلية أن تلتزم بهذا الاختيار " من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق بينكم فاقتلوه " .

ثم كيف لا تكون الشورى ملزمة للحاكم وهي التي أتت

به؟!!

يقول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - " يا أيها الناس قد بلغنى أن بعض الناس يقول ، والله لو مات عمر بن الخطاب لقد بايعت فلاناً . . . فلتعلموا أن من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا بيعة له . وهو والذي بايعه أحق أن يقتل " .

هذا عن الشورى ومدى وجوب الالتزام بها .

وقد فهم المسلمون الأوائل هذه الأساسيات الإسلامية فمارسوا حقوقهم السياسية فى عهد الخلفاء الراشدين من تطبيق للشورى وتداول للسلطة وتعدد للأحزاب ومعارضة للحاكم بل وخلعه . . إلى آخر ما عرفه ومارسه الغرب بعد ذلك بمئات السنين . ولا يقلل من ريادة المسلمين العمل بهذه المبادئ - رغم حداثة عهدهم بالإسلام- عدم ممارستهم لبعض تلكم الحقوق فعلياً - كخلع الحاكم - ، إذ المهم أنهم لم يخشوا الإعلان عن موقفهم

والتمسك بحقوقهم واعتبروا ذلك من صميم التعبد لله ، إلى أن تخلفت الرؤية الإسلامية السياسية بعد فرض مبدأ توريث الحكم والتعامل مع المعارضين بالسجن والتعذيب والقتل ، واستمر التدهور في الجانب الإسلامى فى حين ثار الشعب فى أوروبا على الظلم والاستبداد فارتقى العالم الغربى سياسياً وترجم ذلك لنهضة علمية حضارية هائلة فحق لهم أن يسودوا العالم وحق علينا غضب ربنا!

فماذا عن تلكم الأسطوانة المشروخة التى ما برحت تدور ولا تتوقف عن ترديد كلمة "الديمقراطية" بديلاً عن "الشورى"؟

بداية ، فإننا إرضاءً لهواة التقليد والتمسح بأذيال المعسكر الأقوى مادياً - أى المعسكر الغربى فى زماننا هذا - فإننا نقول لهم إن المهم هو المعنى والمحتوى وليس اللفظ . فإن كانت "ديمقراطيتكم" تحقق لنا مفهوم الشورى فنحن معكم ندعو للديمقراطية .

أما أنصار الاعتزاز بالكرامة والأصالة . . . الذين لا تؤثر هزيمتهم المادية على تمسكهم بقيمهم الفكرية ، فإنه حتى "اللفظ" لا يرضون عنه بديلاً !

غير أن الأمر أبعد من ذلك . فليس الاختلاف اختلاف ألفاظ . ذلك أن الشورى تختلف اختلافاً جوهرياً عن الديمقراطية فى أمرين رئيسيين :

الأول : أنه لا اجتهاد مع نص صريح . بمعنى أنه لا يحق للأمة أن تشرع تشريعاً يناقض حكم الله . فلا مجال فى مجلس الشورى الإسلامى أو مجلس الشيوخ أو الأمة - سمه ما شئت - أن يسن قانوناً يحد من الحريات مثلاً أو يمنع العدل أو ينشر الرذيلة ، أو يفتت وحدة الأمة ، أو يفرق بين فئاتها أو يميز طبقة على طبقة ... إلى آخر الخصائص العامة المميزة للمشروع الإسلامى .

أما الثانى : فهو فيمن يحق له تمثيل الأمة والتحدث باسمها .

فإذا كانت الديمقراطية قد سمحت بأن تكون إحدى نوابات الشعب فى إيطاليا من راقصات "الاستربتيز" (التى تخلع ثيابها أمام المشاهدين قطعة قطعة) فإن الشورى فى الإسلام هى موطن جد لا هزل . والإسلام الذى يدعو للعلم والمعرفة والفضيلة لا يرضى ، ولا يسمح ، أن يسن قوانين الأمة الجهلاء أو أصحاب أى انحراف خلقى أو سلوكى .

يقول رشيد رضا صاحب تفسير المنار : "أولى الأمر جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين .. وهم الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة" .

فإن صاحبة راقصة - أو صاحب قلم يكتب مقالاته تحت أرجل الراقصات - محتجين على هذه الدكتاتورية الإسلامية (!) التي تمنع أشباههن من أن يكن نائبات عن الشعب " على واحدة ونص !! " فلن يخيفنا هذا التهديد فهذا مما يميز الشورى عن الديمقراطية . كما يميزها أيضا حماية العملية الانتخابية من نفوذ وسيطرة رأس المال وبما يحول دون خضوع المرشحين لابتزاز جماعات الضغط المختلفة وأصحاب الجيوب الممتلئة والعقول الخاوية ! وذلك حتى لا يحمل رأس المال للمجالس النيابية الجهلة الذين يكاد علمهم لا يتجاوز معرفة كتابة أسمائهم ، ثم نجد أمثال هؤلاء يسنون القوانين التي تحكم نقابات المهندسين والأطباء والمحامين .. !! فالقول الحاسم للإسلام هنا أنه لا تميز لفئة استناداً لنفوذ رأس مالها ، ولا مجال أيضاً لأصحاب الثقة دون الخبرة .

هذا عن الشورى كمبدأ . أما التفاصيل من حيث كيفية

تطبيقها فالمجال يتسع للمجتهدين لإبداء الرأى فى شكل نظام الحكم وتداول السلطة والقواعد المنظمة لتكوين الأحزاب وإجراء الانتخابات ومحاسبة الحاكم وعزله . . . إلى غير ذلك من الأمور التفصيلية . وفى هذا فليتنافس علماء الأمة لا فى الأمور الثانوية والتافهة التى لا تقيم مجتمعا ولا تنشئ دولة أو نظاماً!

١٨ - الوسطية . عندما يتلو البعض الآية الكريمة ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣] - يتصور أن الإسلام هو مشروع حضارى وسط بين اليمين واليسار أو الرأسمالية والاشتراكية - أو غير المأسوف على انهيارها "الشيوعية" ! - أو قد يظن أن الإسلام يختار "توليفة" من تشريعات هذه وتلك ليكون بها تشريعاً وسطاً بينهما .

وإذا اعتقد البعض أننا نبالغ أو نتفكه فإن هذا هو بالفعل فهم بعض من يتوهمون أنهم من المثقفين . . . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم!

لذا فنحن نرى أنه قد يكون من المفيد أن نوضح معنى "الوسطية" فى المشروع الحضارى الإسلامى ، خاصة وأنها من أبرز ما يميزه عن سائر المشروعات الأخرى .

إن الإسلام ، وهو يتعامل مع الإنسان على أنه محور هذا الكون كله - كما أسلفنا - ، فإنه ينشئه على تصور واعتقاد يحققان له الإشباع والطمأنينة بما يتناسب وطبيعة خلقه وتكوينه .

ومن هنا ، فإن المشروع الحضارى الإسلامى يمثل الوساطة بين العلو فى التجرد الروحى وبين الارتكاس المادى . ويقدم للإنسان المتطلبات التى تشبع خاصيته المزدوجة من روح وجسد .

ومن هنا تفهم العبادات فى الإسلام ، ليس على أنها حركات جسدية صماء ، وإنما وسائل لتكوين النفس البشرية التى تخضع فى أمورها المادية لأحكام الله .

إن الزكاة مثلا لا تمثل فقط نظاما ضرائبيا يحقق العدالة الاجتماعية فى المجتمع ، وإنما المسلم الحق يتعامل معها كعبادة تزكى وتطهر روحه فيشعر بمتعة ورضا وهو يؤديها بعكس الضرائب فى النظم الأخرى .

والوساطة تحكم حركة الإنسان المسلم فى أى مجال . فهو

فى تعامله مع علم وخبرات الآخرين لا يتوقف عند علمه، وفى نفس الوقت لا ينساق وراء أية معارف تاركاً التزامه بأصوله ومنهجه .

وهو ، كذلك ، فى تعامله مع المجتمع يكون وسطاً بين الفردية الأنانية الجشعة والشمولية المملغة لشخصيته وكيانه .

وخلص القول إن المشروع الحضارى الإسلامى حينما ينظم حياة البشر لا يطلق القوانين وحدها تحكم تعاملات الإنسان ، وإنما - وفى نفس الوقت - يربى النفس ويهذبها . . وهو ما يحقق مفهوم الوسطية .

١٩ - الجهاد :

لعل الجهاد من أكثر مفاهيم المشروع الإسلامى تعرضاً للتحريف المزدوج من جانب أتباع المشروع وأعدائه على السواء!

وإذا كان الحديث المشهور " رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر " يضع النقاط فوق الحروف ، فإننا ، بداية ، نقر أن الجهاد بمعنى القتال الحربى هو من أعظم وأسمى فروض الإسلام . كيف لا ، وبه تصان الأنفس وتحمى الأموال والأرواح ويستمر

كين الأمة كله ؟ ! وإنا لنتعجب من أمر هؤلاء الذين تنخفض أصواتهم وتخرج كلماتهم همسا كأنهم خجلون مما يقولون إن هم تحدثوا عن أحكام الجهاد والقتال فى المشروع الحضارى الإسلامى . وكأما هو مباح للآخرين محرم على المسلمين!

إن أى نظام فى العالم ، بل أية حضارة ، فى حاجة للقوة العسكرية كإحدى دعائم إقامة هذا النظام . هذا أمر غير محتاج إلى التدليل عليه .

لكى يبقى السؤال فى كيفية وأسباب استخدام القوة .

هنا يتميز الإسلام بوضعه لضوابط ومعايير عديدة تبدأ بعدم استخدام القوة لفرض مشروعه على الآخرين . . نهاية بمعايير أخلاقية تحكم تصرفات جوده أثناء القتال تصل لحد عدم قطع شجرة ، فما بالك بالتعامل مع الإنسان .

هذا ما قصدناه من قولنا بتحريف أعداء الإسلام لمفهوم الجهاد حيث أشاعوا الفرية المشهورة بأن الإسلام ما انتشر إلا بحد السيف . ولا نود هنا أن نعقد مقارنة بين الحروب التى خاضها الإسلام وبين حروب أصحاب الحضارات الأخرى خاصة التنويرية والديمقراطية منها فالنتيجة والمحصلة لن تعجب الطرف الآخر

خاصة بعد أن كشفت وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة
المستورا! وما الحديث عن الانتهاكات والمجازر الصارخة في العراق
وأفغانستان ببعيد!

أما عن إشارتنا لتحريف المفهوم من جانب أتباع المشروع
فذلك لفهمهم الضيق للجهاد وحصره في مجرد قتال الأعداء
أو الدفاع عن الأمة.

وهذا ما نود أن نركز عليه . فالقتال بالقوة المسلحة هو
مفهوم عام لدى مختلف المشروعات الحضارية الأخرى ، أما في
الإسلام فإن الجهاد يحمل معنى أوسع وأشمل من ذلك بكثير .
إن الجهاد صفة لازمة للإنسان المسلم طوال حياته .

هو يجاهد الشر في نفسه ووسوسة الشيطان الدائمة له
بالابتعاد عن منهج الله . فهو في جهاد مستمر متواصل لا يتوقف
أبدا . هو يجاهد شهوة النفس في التملك عن طريق الحرام .

يجاهد للدفاع عن القيم العليا لمشروعه الحضارى كالحرية
والعدل والشورى .

وهو يجاهد أيضا في عباداته . . يتحمل الظمأ والجوع أثناء

صيامه . . يغالب النوم فى جِرف الليل ويقوم يناجى ربه فى
صلاته . . يتحمل مشقة رحلة الحج ليلى نداء ربه .

يجاهد حتى فى أبويه ويكون ذلك أعظم من جهاده
بالسلاح .

وهو - إجمالاً - يجاهد فيما ابتلاه الله به . فالله لم يخلق
الإنسان الكامل المنزه عن النقائص ، وإنما نعلم أن الله سبحانه
وتعالى قد ابتلى مجموعة بالمرض ومجموعة بالصحة . ابتلى
جماعة بالمعرفة وجماعة بالجهل . ابتلى أشخاصا بفوران الرغبة
الجنسية وأشخاصا بالعفة . .

وقد يتعجب البعض من أن تكون الصحة والعافية والغنى
مثلا نوعا من الابتلاء . لكن هى كذلك لأن الله سيحاسب كل
فرد: كيف تعامل مع نعم الله عليه ، وفى هذا ابتلاء شديد
لو فهم الغافلون ! فالإنسان المسلم يجاهد جهادا عاما فى كل أمور
حياته ، وجهادا خاصا فيما ابتلاه الله به .

هذا هو الجهاد فى الإسلام . . ما أعظمه وأنبله .

وحقا ما أقبح أن تداس المعانى السامية الجليلة حين يقذف
بها من عليها شموخها لحضيض هوى التفسيرات المعتلة!

ليس أسخف من قول القائلين " إن الإسلام هو الحدود " ولا نتصور أن يقول بهذا مسلم إلا أن يكون جاهلاً جهلاً مركباً . لذلك فنحن نعتقد أن وراء هذا القول محاولة خبيثة لمسح الإسلام وتشويه نقائه وطهارته .

إن فلسفة " العقاب " فى الإسلام تنطلق من مفهوم حماية المجتمع من انحراف من يصرون على الحرام رغم توافر الحلال .

إن الحديث عن " العقاب " فى المشروع الحضارى الإسلامى لا يأتى إلا فى ختام الرحلة . رحلة تكوين النفس البشرية الصالحة وربطها بحركة المجتمع ككل مع توفير كافة احتياجاتها . ونكرر " توفير كافة احتياجاتها الأساسية " !

فهل إذا عاقب الإسلام بعد ذلك يقال إن هذا هو جل اهتمام الإسلام ؟ أم من المفروض أن نطلق للمجرمين حرية هتك الأرواح والأعراض والأموال ومسح قيم المجتمع ؟ .

وهل من الظلم قطع يد سارق يسرق ليزداد غنى و ثراء ؟

وهل من الظلم رجم رجل يجاهر بالزنى والفاحشة ؟

انظر إلى أى حد يكفل القانون الإسلامى الحماية للمتهم فلا تثبت عليه التهمة ، تهمة الزنا مثلا ، إلا بشهادة أربعة شهود شهدوا " العملية " بتفاصيلها كاملة . إن جريمة تقع بهذا الشكل المفضوح لا يمكن أن يقصد بها إلا إفساد المجتمع وازدراء قيمه وفضائله ، أفلا يكون العقاب إذن ملائما لشدة مفسدتها؟! إن الحدود فى الإسلام ، بهذا المفهوم تكاد تكون مجرد إجراءات وقائية سنت فى الأصل للتخويف الذى يمنع وقوع الجريمة ابتداءً .

إن المرء ليظن أحيانا ، والأمر هكذا ، إن العقوبات التى يدعون أنها هى جوهر الإسلام ، ما هى إلا عقوبات صورية لا وجود لها فى الواقع .

لذا فنحن نقرر أن الهدف الرئيسى من العقوبات فى الإسلام هو حماية المظهر العام من أن تفسده مجاهرة المجاهرين بالفساد .

لذلك كان رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام . يقول " كل أمتى معاف إلا المجاهرين " وفى الحديث " إن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة " .

كذلك ، فإن المشروع الحضارى الإسلامى لا يتوقف كثيرا عند تطبيق العقوبات فى الحياة الدنيا ، رغم اهتمامه وحرصه على تنفيذها حماية لقيمه وفوائده ، ذلك أن العقاب الأشد ردعا هو عقاب الله فى الآخرة .

وكم من جرائم لم ترتكب خوفا من عقاب الآخرة ، وهو ما لا يتحقق فى المشروعات الحضارية الأخرى .

أما عقاب الآخرة فلا علم لنا به سوى أن الله قد توعد كل مرتكب معصية بالعقاب المناسب ، ثم كان الأمل فى رحمة الله فى الحكم الربانى " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " .

مع ضرورة التنبيه هنا على أن هذا العفو الإلهى يقتصر على حقوق الله سبحانه وتعالى كتقصير العبد فى أمور العبادة كالصلاة والصوم . أما حقوق الآخرين فلا مجال للعفو فيها إلا أن يعفو صاحب الحق . فما أتعب الغافلين الذين يهتمون بالشعائر التعبدية ويتناسون حقوق الآخرين ، فهؤلاء هم " المفلسون " حقا يوم القيامة كما أوضح الرسول ﷺ فى حديثه الشريف .

كذلك ، فإن العقاب الديوى فى الإسلام تحكمه قواعد شرعية تشمل المتهم برحمة واسعة ، ولعل من أهمها قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات" .

وبعد هذا يقال إن الإسلام لا يهتم إلا بتطبيق الحدود !!؟

ألا ساء ما يقولون!

٢١ - الاختلاف من سنن الله .

إن المسلم ليؤمن بأن الاختلاف بين الناس سنة من سنن الله . فلو شاء الله لخلق الناس على ملة واحدة ومشارب واحدة ، وهى حقيقة واضحة لا تغفل عنها عين فاحصة .

نحن نؤمن أن الله خلق المؤمن والكافر .. العالم والجاهل .. الغنى والفقير .. القوى والضعيف .. السيد والتابع .. الطيب والخبيث .. المؤمن والمنافق .. الصادق والكاذب ..

وحركة الحياة تندفع وتتتابع بتأثير الخلق بعضهم فى بعض . ولم يحدث أن سيطرت صفة واحدة على الجميع أو اتصف شخص واحد بكافة الصفات .

من هنا فإن المشروع الحضارى الإسلامى يتعايش مع الآخرين
ويقبلهم كحقيقة ثابتة أقرها القرآن وأكدها السنة النبوية
العملية .

٢٢ - استنادا للمفهوم السابق فإن المشروع الحضارى
الإسلامى يعترف " بالآخر " ويقر بحقه فى الوجود تماما
كحق أصحاب المشروع الإسلاميين .

لذلك فإن تعدد الأحزاب يعتبر أمرا حتميا فى ظل الدولة
الإسلامية .

لكن الموضوع يحتاج لوقفه تتطلب صراحة وشجاعة فى
القول .

إن الإسلام حينما يقبل الآخر ولا يفرض عليه مشروعه ،
فإنه فى نفس الوقت يرفض أن تكون الوسائل المتلوية الخبيثة طريقا
يعبر به الآخر عن ذاته، ونحن إذ نرفض النظرة الميكيفيلية فى
تعامل الآخرين مع الإسلام ، نطالب الآخرين بأن يعلنوا عن
مشروعهم بصراحة ووضوح دون مناورات أو لعب بالألفاظ .

نحن لا نرفض أن يعلن حزب ما أنه ضد الحكم الإسلامى

وينادى بفصل الدين عن الدولة . لكن نرجو أن يكون لدى هذا الآخر من الشجاعة الأدبية ما يجعله يعلن عن ذلك صراحة ، لا أن يدعى أن الدين لا شأن له بالحكم وأنه أمر بين المرء وربه (وكأن المجتمع والعالم والكون كله لا علاقة له بهذا الرب) .

نحن لا نرفض أن يرفع حزب ما شعار " الحرية المطلقة " ويسمح للفرد أن يفعل ما يحلوه . لكننا نرفض أن ينسب هذا الفكر للإسلام أو أن يدعى أن الإسلام لا رأى له فى هذا الشعار، وندعوه لأن يكون صريحا ويفصح عن رؤيته بأن الجنس هو المقصود وراء هذا الشعار باعتباره الطاقة المحبوسة فى الإنسان، وأنه لا راحة له إلا بإطلاقها كلية كما تقول النظرية التى يستند إليها أصحاب هذا الشعار .

نحن لا نرفض أن يقوم حزب شيوعى (رغم أن الشيوعية قد ودعت لمثواها الأخير) شرط أن يعترف صاحبه أن الشيوعية قائمة على فلسفة الإلحاد ، فلا يكذب ويدعى أنه مسلم مؤمن بالله وفى نفس الوقت شيوعى العقيدة والمبدأ (فكيف يجتمع النقيضان؟)

نحن لا نرفض أن يقوم حزب ليبرالى يرفع ما شاء من شعارات لكن نطالبه بأن يكون أميناً مع الجماهير فيعترف أن أساس مذهبه هو "تقديس العقل" بدلاً عن "تقديس الله"، وأن العلمانية فى أبسط تفسيراتها تعنى فصل الدين عن الدولة وفى أشدها تطرفاً إنكار وجود الله.

إن مشكلة تعدد الأحزاب فى الإسلام ليس قائمة فى الفهم الإسلامى بقدر ما هى مشكلة كذب الآخرين ومحاولتهم خداع الجماهير وإيهامهم أن مشروعاتهم هى من صميم الإسلام.

فإن صدقوا فأهلاً بهم ، حتى لو أعلن أحدهم أنه يدعو لعبادة الشيطان!

٢٣ - ونأتى لآخر النقاط التى نرى أنها تميز المشروع الحضارى الإسلامى عن غيره من المشروعات وتجعله متفرداً ومتميزاً بها.

إذا شئنا التبسيط فإننا نقول إن هذا المشروع ، وهو يحمل تصوراً متكاملًا شاملًا ، قد يشترك مع غيره من المشروعات فى بعض جزئياته إلا أن الأساس والمنطلق يختلفان.

فإذا كانت سائر المشروعات تبنى أصحابها وأتباعها بفوز
عظيم في الدنيا ، فإن المشروع الحضارى الإسلامى يقدم جائزته
الكبرى في الحياة الأبدية ، بجانب تحقيق هذا الفوز الدنيوى
أيضا .

ولأن الثمن غال فإنه لا يقدر عليه إلا أصحاب العزيمة
القادرون على تحمل الأمانة التى تنوء بحملها حتى الجبال .

فقارن بين العرضين واختار!

إن الأمر جد لا هزل . والمسلم حينما ينتظر جائزته فى
الآخرة لا يعنى هذا - كما قد يتصور البعض - أنه زاهد فى جائزة
الدنيا . فهو يأمل أن ينال الجائزتين . بل ويسعى لذلك ، فإن لم
ينلها فى الدنيا ففى الباقية الأبدية الجزاء الأوفى .

هذا المعنى يعيش مع المسلم طوال حياته ، ويكون دافعا
قويا له لأن يلتزم بكل متطلبات مشروعه الحضارى ، ويضحى فى
سبيله وهو يعلم أن تجارته مع الله لا تبور .

وهكذا نجد أننا نعود فى النهاية لنقطة البداية . نعود

للتذكير بأن المشروع الحضارى الإسلامى ينطلق أساسا من حقيقة الإيمان بالله خالقا لكل ما فى الكون ثم الالتزام بكل ما يستتبعه هذا الإيمان .

وعلى المتضرر من هذا القول أن ينتظر حتى يوم البعث ليرى

إن كنا قد صدقناه القول أم كنا من الكاذبين!

فقط . نود أن ننصحه بالاستعداد من الآن لأن محكمة

ذلك اليوم لا استئناف فيها وحكمها نهائى غير قابل للنقض .

كيف ، وقاضيتها ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ فمن ذا الذى سيقدر

على مجرد مناقشته - جل شأنه - فى حكمه؟

لذلك فإن آخر دعوانا " أن اهدنا يارب للعمل بمشروع

دينك الحضارى ولا تجعلنا ممن يرفضه ويستهزأ به فيحل عليه

عقابك وعذابك"

. وبعد . فإننى ما تناولت إلا القليل وما

أشرت إلا للنزر اليسير من مفردات المشروع الحضارى

الإسلامى ، ولا أدعى التخصص ولا القدرة على سبر كل

أغواره وإجلاء كل كنوزه . وحسبى أن أكون قد نبهت
لأهمية توجيه البحث لمعرفة جوهر وأساسيات الإسلام فى
زمن فرض على الشباب فرضا 'لانشغال بتوافه الأمور وإحياء
قضايا انشغل بها أسلافنا يوم أن كانوا أسياد العالم فما لنا
بها ونحن الآن فى ذيل قائمة الأمم؟!

اللهم إن كنت قد وفقت فهذا من عطائك وحدك ، وإن
كنت قد قصرت أو أخطأت فهذا منى فلتغفره لى والحمد لله
رب العالمين .

* ** *

وائل عثمان

Waelosman@Gmail.com

المؤلف في سطور

- من مواليد القاهرة عام ١٩٥٠م.
- تخرج في كلية الهندسة - جامعة القاهرة عام ١٩٧٤.
- حاصل على ليسانس الحقوق جامعة عين شمس عام ٢٠٠٣م.
- نشأ في بيت أزهرى. والده الشيخ محمد عثمان المستشار بمحاكم مصر والكويت. جده الشيخ عبد الله جاد الحق رئيس المحكمة الشرعية العليا.
- من قيادات الحركة الطلابية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٤ ومن مؤسسى جماعة «شباب الإسلام» بهندسة القاهرة عام ١٩٧٣ والتي يؤرخ بها كبداية لظهور الإسلام السياسى فى القرن العشرين بعد الظهور الأول للشيخ حسن البنا.
- استمر فى إصدار مجلة حائط تحت اسم «آراء حرة» طوال مدة دراسته الجامعية والتي أبرز من خلالها الوجه الإسلامى للحركة الطلابية بعد أن كانت تحت سيطرة الاتجاه الشيوعى.
- من مواقفه المشهودة والتي سجلها فى كتابه «أسرار الحركة الطلابية» رفضه، ورئيس جماعة شباب الإسلام، عمل الجماعة تحت مظلة ورعاية الدولة ممثلة فى أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى وقتها ومحافظ أسيوط لاحقا السيد / محمد عثمان إسماعيل فى حين وافق على ذلك بعض القيادات الإسلامية والتي أصبحت الآن من رموز العمل الإسلامى!

● فور تخرجه كتب أول مؤلفاته « حزب الله في مواجهة حزب الشيطان » والذي اتخذه عنواناً لسلسلة كتبه بعد ذلك وقد قدم له فضيلة الإمام الراحل الشيخ محمد متولى الشعراوى وحقق وقتها رقماً قياسياً في توزيعه فاق العشرين ألف نسخة في عام واحد!

● تم اعتقاله ومنع من الكتابة فى عهد الرئيس أنور السادات بعد نشره لكتاب « أسرار الحركة الطلابية » والذي كشف فيه محاولات السلطة لوأد الحركة الطلابية وكذا سعى التيار الشيوعى للسيطرة عليها، وأخيراً زيف بعض القيادات الطلابية المنتسبة للتيار الإسلامى .

● عاود الكتابة مرة أخرى عام ٢٠٠٦ بعد سماعه لتسجيل محاضرة لأحد الدعاة - أبى إسحاق الحوينى - بعنوان « تمام المنة فى الرد على أعداء السنة » وهاله أن يكون المقصود بأعداء السنة هو إمام العصر الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله - فكتب تحت عنوان « اغتيال الصحوة الإسلامية : تلاقى أعداء الخارج مع جهلاء الداخل » كاشفاً زيف وكذب ادعاءاته، وفى الباب الثانى من الكتاب أوضح أن السعى لإقامة الدولة الإسلامية بالطريق السلمى هى الفريضة الغائبة الآن فى وعى المسلمين .

● يعمل حالياً استشارياً فى التحكيم الهندسى والعقود الهندسية .